

المالية» ترصد منشورات على «التواصل الاجتماعي» تفتقد الدقة حول» ضريبة الشركات

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FINANCE



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

أبوظبي: «الخليج»

دعت وزارة المالية إلى ضرورة الاعتماد فقط على الإصدارات والنشرات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب فيما يتعلق بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات)، وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية ذات الصلة. وأشارت الوزارة إلى رصد عدد من المنشورات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الأخرى الصادرة عن جهات خاصة تتضمن تأويلات وتحليلات تفتقد الدقة والمصداقية بشأن ضريبة الشركات والأعمال. كما أكدت أن وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب، تُعدان المصدر الرسمي للمعلومات بشأن الضرائب الاتحادية في دولة الإمارات. وعليه، فإن أي تحليلات لا تستند إلى إصدارات رسمية من الوزارة أو الهيئة، أو لم يتم اعتمادها من إحداها، تعد غير موثوقة وقد تتضمن تحليلات مضللة للقوانين والتشريعات الضريبية. وأشارت الوزارة إلى وجود تبعات قانونية لنشر أو إعادة نشر مثل هذه المواد والمعلومات المضللة حول قانون ضريبة

الشركات، وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية ذات الصلة، مؤكدة أن ذلك يعد انتهاكاً وخرقاً للقوانين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.